

هو به انتهى سرح مرر وكتب عليه ع ش قوله ويصير المقتدون به منفردين
وعليه فلو لم يعلم المقتدون باقتداء الامام بغيره وتابعوه فبطلت بينين
بطلان صلاتهم لاقتداءهم بمقتد او لا عذرهم كالكبر الامام الاحرام
فاقتروا به في كبر ما يتاوهم يعطوا بتكبيره فيه فطر والاقرب الماشي
لعذرهم ولا نفق بهم الفضيلة لوجود الجماعة صورة التبع الاما
يقال تكبير الامام لا ينافي ما ينبغي على المقتدين بخلاف اقتداء به بغيره
فانه قد يظهر لهم بغيره تارة عن الامام في الموقف ولا فعال انتهى
وقوله اللهم الخ هذا هو المتعين فيبين بطلان صلاتهم لما تقدم
ان الاقتداء بالمقتدي لا يصح ولو مع الجمل حتى لو بين الامام
مقتدا فانه يجب الاعادة على الامام تامل قوله جازي في الاظهر
ومقابل لا يجوز وتبطل به الصلاة وقيد المصنف المسئلة باحرام منفردا
لانه اذا افتتحها في جماعة جاز بلا خلاف انتهى سرح مرر وفي قول علي
الجلال خرج ما اوجرم بها جماعة لم نقلها الجماعة احرى فان كانت
لبطلان الاول او فراغها فلا كراهة ولا فيكبره وعلى الاول يحل قول
التحقيق انه يجوز بلا خلاف كما صور في المجموع وسئل هذه صور
الاستخلاف قوله جازي مع الكراهة والمستحب اتمام صلاة
ركعتين بان يقبلها فتلا لم يسلم لم يقتدي ومحل ذلك الا ان يكون
الامام ممن يكون الاقتداء به لبدعة او غيرها وحمله ايضا اذا تسع
الوقت بان اكتمه اتمام الصلاة في الوقت منفردا فان علم انه لو
يسلم من ركعتين ودخل مع جماعة وقع بعض صلاة في الوقت
او سأل في ذلك حرم عليه السلام من ركعتين انتهى برماوي قوله
كما يجوز ان يقتدي الخ حاصله انه قاس صيرورة المنفرد ما عوفا
على صيرورته اما ما في الروام في كل قول ان يقتدي جمع ليس

فيرا

فيرا بل ولو كان المقتدي واحدا وقوله فيصير اما ما اي نوي الامانة
والا فخره اقتداره عن لا يصير اما ما كان الاول للسائح ذكر هذا القيد
ولو قال كما يجوز ان ينوي المنفرد الامانة بالمقتدي به فيصير اما ما كان
اوضح قوله فيصير اما ما لكن لا يحصل الفضيلة له الا من حيث ينسبه
انتهى برماوي اي يدرك من الفضيلة بقسطه ما صلا من حين
نية الامانة فاذا نواها في ركعتين من الرباعية جاز نصف الفضيلة
التي هي خمس وعشرون درجة على ما تقدم بسطه في الشرط الرابع تامل
انتهى برماوي قوله وتبعه فيما هو فيه اي والتبع نظم صلاة نفسه
فيتبعه فيما هو فيه حتما فاما كان اوركها او ساجدا رعاية للمتابعة
انتهى سرح مرر وكتب عليه ع ش قوله وتبعه فيما هو فيه سائل لما
اذا اقتدي من في السجدة الاول بين في القيام فيقوم م اليه ويترك
السجدة الثانية ولا مانع من ذلك وفاقا للشئنا الطبراني وعلي
هذا فهذا يعتدل بما فعله حتى اذا قام مع الامام لا تنزله فرة الفاتحة
واذا وصل معه الي ما بعد السجدة الاولى كملت به ركعتيه ام لا فيه
نظر ويظهر لان الاول اي وعليه فلو بطلت صلاة الامام في
القيام او الركوع وجب على المأموم الجلوس فورا بقصد الجلوس
بين السجدة تين ثم ياتي بالسجدة الثانية لان قيامه كان لمحض
المتابعة ووزرات وسائل ايضا لما اذا اقتدي من في الاعتدال
من في القيام ولا مانع ايضا ولا يقال يلزم تطويل الركن القصير
لانا نقول افتداه به في هذه اعراض عن الاعتدال الي القيام
فهو حينئذ يصير قائما لا معتدلا لم التبعية فيما هو فيه ينبغي
ما لم يتم صلاة فلو اقتدي من في تشهد الاخر بمن في تشهد
الاول فظاهر انه اذا قام الامام لبقية صلاة عدم جواز تبعية